تحليل النزاعات الدولية

ملخص وجيز

أولا: مفهوم النزاع الدولي:

يعرّف النزاع الدولي على أنه تنازع الإرادات الوطنية، والتنازع ناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها ممّ يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ القرارات وانتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر ممّا تتفق.

يعرف توماس شيلينغ Thomas Schelling النزاع على أنه مواجهة، يسعى كل طرف أثنائها جاهدا لتحقيق الربح، عندئذ يوصف سلوك الخصم بواسطة ألفاظ مثل: واعي، سليم، رفيع... ويتجه الأطراف في هذه المواجهة إلى البحث عن قواعد تسمح لهم بضمان أفضل نجاح.

أما تعريف جوهان غالتونغ Johan Galtung للنزاع فيرتكز على فكرة التعارض والإقصاء المتبادل حيث يقول: "النزاع يعني وجود مجموعة من القيم المتعارضة التي تسعى إلى استبعاد بعضها البعض" ويقول أيضا: "النزاع هو حالة التناقض بين أهداف الدول أو بين قيم الفاعلين في النظام الاجتماعي ويتم ذلك ضمن إطار مفاهيم ومعتقدات كل طرف".

ويقول جون بورتون John Burton أن النزاع يدور حول اختلافات موضوعية من اجل المصالح، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية، وهي التعاون على أساس وظيفي من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها.

والنزاع عند جوزيف فرانكل Joseph Frankl هو موقفا ناجما عن الإختلاف في الأهداف والمصالح القومية.

وبالنسبة لكوينسي رايت Quincy Wright أن النزاع يستخدم أحيانا للإشارة إلى التناقضات في المطالب والمشاعر والأغراض، وأحيانا إلى عملية حل هذه التناقضات.

يرى كل من William Wilmot وJoyce Hocker أن النزاع هو تصارع فعلي بين طرفين أو أكثر يتصور كل منهم عدم توافق أهدافه مع الآخر أو عدم كفاية الموارد لكلاهم وتعويق تحقيق أهدافهم.

وهو عند كينيث بولدينغ Kenneth Boulding عبارة عن حالة أو وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، والتي لا يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر، بما لا يتطابق مع رغباته.

والنزاع الدولي عند ريموند آرون Raymond Aron هو وضع ينشأ نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة.

كارل دوتش Karl Deutsch يرى بأنّ النزاع هو وجود أنشطة حادثة أو أفعال جارية تتعارض مع بعضها البعض وهو نشاط لا يتفق ويعرقل حدوث أو فعالية نشاط آخر، ويمكن أن يكون النزاع صغيرا كمجرد وجود خلاف كما قد يكون كبيرا كوجود حرب.

وهو عند ناصيف يوسف حتيّ تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره، ويكمن النزاع في عملية التفاعل بين طرفين إثنين على الأقل.

كذلك يعرف أمين هويدي النزاع بأنه تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر يكون فيه هدف كل طرف من الأطراف تليين إرادة الآخر.

يرى أحمد فؤاد أرسلان أن النزاع الدولي هو ظاهرة عدم التوافق أو التناقض في المصالح، القيم والأهداف القومية بين القوى الفاعلة في النظام الدولي الذي يتميز بحتمية التفاعل بين وحداته المتفاوتة في طاقاتها وإمكانياتها والمتناقضة في منطلقاتها القيمية والإيديولوجية.

مهما تعدّدت التعاريف، يمكن القول بأن النزاع هو عبارة عن ذلك التفاعل الناتج عن المواجهة والصدام بين المصالح والمعتقدات والبرامج بين الكيانات المختلفة، إذن هو تنازع الإرادات القومية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها، مما يؤدي إلى تعارض الأهداف والمواقف، وتؤدي في الأخير إلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات تختلف أكثر مما

تتفق، والنزاع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، فقد يكون سياسيا أو اقتصاديا أو إيديولوجيا أو قانونيا...إلى أكثرها سلبية مثل: الضغط، الحصار، الاحتواء، العقاب، التفاوض، المساومة، الإغراء، التنازل.

ويستخدم النزاع عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر، تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة، لأن كلا هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهادف متناقضة فعلا أو تبدو كذلك.

ثانيا: تصنيف النزاعات

يساهم تصنيف النزاعات الدولية في دراسة طرق حلّ النزاعات، ويساعد على فهم سلوكيات الأطراف المعنيين، وهناك تصنيفات عدّة للنزاعات الدولية تبعا لتعدّد أحجام هذه النزاعات وطبيعتها.

ويمكن القول بأنّ النزاعات تصنف حسب معايير متعدّدة أهمّها:

1-معيار وعي أطراف النزاع:

حسب هذا المعيار تقسم النزاعات إلى **كامنة** و**ظاهرة**، فالنزاع الكامن لا يعني بالضرورة أن أطرافه لا تعي التعارض بينها، فقد يتوفر الوعي ولا تتوفر القدرة والنية لدى الطرف الضعيف على إحداث تغير لصالحه في بنية الصراع.

2-معيار عدد أطراف النزاع:

حسب الأطراف المشتركة في النزاع، نجد نزاعات **ثنائية** وأخرى جماعية أو **متعددة**، والملاحظ أنه قلما نجد نزاع ثنائي صرف، إذ لا يمكن إهمال الأطراف غير المباشرة والمسؤولة عن الدعم والتأييد لأحد أو كلا الطرفين، وبالتالي يدور النزاع بين معسكرين، وقد يتكون هذين المعسكرين من طرف واحد، وقد يتكون أحد أو كلا المعسكرين من أطراف عدة، فنكون أمام نزاع جماعي أو متعدد الأطراف، وتظهر التحالفات بشكل واضح في هذا النوع من النزاعات.

3-معيار مستوى النزاع:

حسب مستوى النزاع يقسم إلى نزاعات **محلية** و**إقليمية** و**عالمية**، أو نزاعات **دولية** وأخرى **غير دولية**، حيث أنّ:

أ-النزاع الدولي: هو النزاع الذي ينشب بين الدول، وقد أضيف إليها النزاعات التي تكون حركات التحرير طرفا فيها، وفقا لنص الفقرة الرابعة من المادة الأولى من البروتوكول الأول لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949.

ب-النزاع غير الدولي: هو النزاع القائم في دولة واحدة بين الحكومة المركزية ومجموعة أو مجموعات متمردة، ويخضع هذا النزاع إلى القانون الداخلي ولا تنطبق عليه أحكام القانون الدولي، ما لم يهدد الأمن والسلم الدوليين.

4-معيار مضمون النزاع:

تنقسم النزاعات حسب هذا المعيار إلى نزاعات **قومية** و**اقتصادية** و**دينية** و**لغوية** و**إثنية** و**إيديولوجية** و**سياسية** و**قانونية** و**جغرافية**.....، وقد تكون **مباشرة** أو **غير مباشرة** أي بالنيابة أو بالوكالة، وقد تتطابق كلها فيصبح النزاع شاملا، ويتحول إلى صراع.

5-معيار رشاد الأطراف:

هناك **معارك**، و**مباريات** و**مناظرات**، حيث يرى أناتول ربابورت Anatol Robert، أن نمط المعركة هو نمط من النزاع يتدهور فيه ضبط النفس والضبط المتبادل للفاعلين بسرعة، لأن أفعال كل منهم تعمل كنقطة بداية لأفعال مضادة متشابهة من الفاعل الآخر، إذ يصبح مستوى تسليح دولة أو إنفاقها على التسليح هو نقطة الأساس لدولة ثانية تصمم على أن تتخطاها بهامش ما لكي تشعر بالأمن، ولكن هذا المستوى الجديد الأعلى من التسلح للدولة الثانية، يصبح أساسا لحسابات الأمن للدولة الأولى، وهكذا في تتابع من التصعيد حتى يستنفذ أحد أو كلا الطرفين قدراتهم أو تنشب الحرب أو يحدث تغيير غير محتمل في سياسة أحد الطرفين.

أما في المباريات، تضبط الأطراف سلوكاتها على نحو رشيد، قياسا لقوانين اللعبة، بالرغم من أن الأطراف لا تتحكم في النتائج، ويكون لكل لاعب نظام هرمي من المنافع، وله مدى من الاختيارات للقيام بالفعل أو رد الفعل.

والمناظرة هي النزاع الذي يسعى فيه أحد الأطراف إلى تغيير دوافع وقيم الطرف الآخر، وبالتالي هو أقرب إلى إيجاد الحل المقبول والمقيد، فهي عملية تحديد مواقف الأعداء وإيجاد وسائل للإقناع.

6-معيار السمة العامة للنزاع:

تقسم النزاعات حسب هذا المعيار إلى نزاعات **كبيرة** ونزاعات **صغيرة** حيث:

أ-نزاع دولي كبير: هو عبارة عن نزاع مفتوح يضم أطراف رئيسية عديدة، يتسم بشدة مرتفعة، ولا يمكن احتواؤه إلا في إطار حل شامل

ب-نزاع دولي صغير: وهو غالبا ما يمثل النزاعات الحدودية التي يمكن التوصل إلى حلها بالطرق الدبلوماسية والسلمية، أو بوساطة إقليمية أو تدخل دولة كبرى عن طريق ممارسة أسلوب الضغط.

ج-نزاع داخلي كبير: مثل الثورات والحروب الأهلية الواسعة النطاق، قد يتحول إلى نزاع خارجي باجتذاب أطراف خارجية للنزاع، يتطلب جهدا كبيرا سياسي وعسكريا لاحتوائه.

د-نزاع داخلي صغير: أعمال العنف المحدودة وغير المتكررة، ويتم احتواؤها بسهولة، وهي تقسم إلى نزاعات سلمية ونزاعات عنيفة، حيث يعتبر علماء النفس والاجتماع أن النزاع الداخلي هو كل تنافس بين الأفراد والمجموعات داخل المجتمع، فالنزاع الداخلي السلمي يتحقق عندما تتحقق المصالح والمطالب المتعارضة باستخدام آليات مقننة ومضبوطة، حيث يصبح النزاع سلميا، ومن هذه الآليات الدساتير والقوانين والتكوين الأسري والعشائري ونظم التحاكم والأحكام الدينية، تسمى هذه الضوابط مجتمعة: نطاقات السلام، فتمنع تلك التناقضات من أن تتحول إلى نزاع عنيف ومدمّر. لكنّ النزاع يتحول إلى نزاعا عنيفا عندما تتخلى الأطراف عن الوسائل السلمية، تحاول السيطرة أو تدمير قدرات الطرف المخالف لها من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة، فالنزاع لا يحدث إلا في ظل توفر ظروف موضوعية أو شخصية محددة.

7-معيار التفاعل:

إن النزاع الدولي مفهوم أساسي في السياسة الدولية، يدل على صفة التعارض بين طرفين دوليين أو أكثر، مما يدفع بالأطراف المعنية إلى عدم القبول بالوضع القائم والاتجاه نحو تغييره، ويشكل هذا التفاعل معيارا أساسيا لتصنيف النزاعات، حيث يمكن القول أن هناك ثلاثة أنواع عامة من النزاعات:

أ-النزاع الدبلوماسي: وهو النزاع الذي يحصل ضمن القنوات الإجرائية، باعتبارها وسائل وآليات التفاعل الدبلوماسي والتي حددتها ونظمتها اتفاقيات وقوانين وأعراف دولية، وقد يتجسد هذا النوع من النزاع في الهيئات العالمية والإقليمية.

ب-النزاع غير المؤسسي: وهو الذي يحصل خارج القنوات المتعارف عليها والمعمول بها ولكنه لا يشكل نقيضا لهذه القنوات ولا يتسم هذا النوع من النزاعات بالعنف، كاللجوء إلى قطع العلاقات الدبلوماسي، فرض العقوبات....

ج-النزاع المسلح: هو الذي يلغي القنوات الرسمية القائمة، ويستبدلها بآليات ووسائل أخرى تتم بالعنف، ويندرج مفهوم الحرب في هذا السياق، ولو أن الكثير من الباحثين يفضلون استعمال مفهوم النزاع المسلح على مفهوم الحرب لشمولية المفهوم الأول. بالتالي يتحقق هذا النوع من النزاعات عندما تتخلى الأطراف عن الوسائل السلمية وتحاول السيطرة أو تدمير قوات المخالف فها لأجل تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة، حيث تحكمها أربع عناصر هي:

-المسائل الجوهرية وتكون في احتدام الجدل بشأن التنافس على الموارد الطبيعية والسيطرة على الحكم وتحديد صلاحيات الأقاليم والأيديولوجيات.
-الأطراف أو مجموعات النزاع سواء كانت عرقية أم دينية أم سياسية، داخلية أم خارجية.
-أنواع القوة المستخدمة وطرق الإكراه مثل الأسلحة التقليدية أم المتطورة، انتهاك حقوق الإنسان أو تطهير عرقي...
-الفضاء الجغرافي الذي يدور فيه النزاع داخل إقليم الدولة أو خارجها.

8-معيار القانون الدولي الإنساني:

يميز القانون الدولي الإنساني بين أربعة أنواع من النزاعات الدولية، تتفاوت القواعد والصكوك المطبّقة على كل منها:

أ-النزاع المسلح الدولي: تنطبق عليه اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 حول حماية الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان، وحول تحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى بالقوات المسلحة في البحار، والاتفاقية المرتبطة بمعاملة أسرى الحرب، واتفاقية حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب. هذا ناهيك عن البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، بالإضافة إلى قواعد لاهاي LAHAYE وغير ذلك من المبادئ، بحيث يضع قانون لاهاي Droit de LAHAYE والذي يسمى كذلك بقانون الحرب، حقوق والتزامات على عاتق المقاتلين في كيفية تسيير العمليات العسكرية، وكذا اختيار الوسائل المستعملة ضد العدو،و هو يستهدف حماية المشاركين في المعارك، ويشتمل هذا القانون على مجموعة اتفاقيات.

ب-النزاعات الدولية المسلحة: التي بمثابة حروب للتحرير الوطنية: يحدّدها البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، وتخضع له.

ج-النزاعات المسلحة غير الدولية: التي تخضع لتنظيم المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة ولبعض المعايير العرفية. حيث شملت المادة 3 لأول مرة حالات النزاعات المسلحة غير الدولية، وهذه الأنواع من النزاعات تتباين تباينا كبيراً حيث تضم الحروب الأهلية التقليدية، والنزاعات المسلحة الداخلية التي تتسرب إلى دول أخرى أو النزاعات الداخلية تتدخل فيها دول ثالثة أو قوات متعددة الجنسيات إلى جانب الحكومة. وتنصّ المادة 3 المشتركة على القواعد الأساسية التي لا يجوز استثناء أي من أحكامها، حيث يمكن اعتبارها كاتفاقية مصغرة ضمن الاتفاقيات تضم القواعد الأساسية لاتفاقيات جنيف في صيغة مكثفة، وتُطبق على النزاعات غير الدولية، بحيث تطالب بمعاملة إنسانية لجميع الأشخاص المعتقلين عند العدو وعدم التمييز ضدهم أو تعريضهم للأذى وتحرم على وجه التحديد القتل, والتشويه، والتعذيب، والمعاملة القاسية، واللاّإنسانية، والمهينة، واحتجاز الرهائن، والمحاكمة غير العادلة. تقضي بتجميع الجرحى والمرضى والناجين من السفن الغارقة وتوفير العناية لهم. وتمنح اللجنة الدولية للصليب الأحمر الحق في توفير خدماتها لأطراف النزاع.

د-النزاعات الدولية غير المسلحة: التي ينظمها البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 ويعرفها تعريفا دقيقا.

ثالثا: مراحل النزاع الدولي

يمكن ذكر المسار العام الذي قد يأخذه النزاع الدولي والذي قد يتطور حسب المراحل التالية:

1-مرحلة الملامح الأّولية:

تبدأ هذه المرحلة عندما يمس سلوك بصفة مباشرة أو غير مباشرة مصالح دول أخرى، فالدول التي مسّت مصالحها تلجأ للردّ على هذا السلوك، ولردّ الفعل هذا مجموعة من الخيارات والاستراتيجيات المتوفّرة لدى الطرف الثاني، وقد تحدّد مصير النزاع.

وبطبيعة الحال، فإن كل نزاع يفترض فيه تنازع المصالح المتعارضة بين الأطراف، وتحقيق مصلحة دولة ما يتطلب سلوكا منها، وكذلك سلوكا من الدول صاحبة المصلحة المتعارضة أو من طرف ثالث، وينشأ تعارض المصالح عندما يضر سلوك دولة أولى ويؤثر في سلوك دولة ثانية، فتعارض المصالح –إذن- هو العلاقة القائمة بين المصالح التي لا يمكن التوفيق بينها وإرضاء الدولتين في آن واحد.

ففي هذه المرحلة، تبدأ الدولة في المواجهة الخاصة بالحجج والأدلة وتبيان الأسباب وإقناع الأطراف الخارجية بكافة الطرق السلمية، والنزاعات في هذه المرحلة تختلف من حالة لأخرى ومن منطقة لأخرى، ويمكن حلّها في غالب الأحيان.

ويعتبر مارسيل ميرل Marcel Merle أن التوتر يعتبر المرحلة الأولى من السلوك النزاعي، حيث أن صانعي القرار تنتابها لحظات من الشكّ اتجاه سلوك الآخرين، ممّا يجعلهم يتصرفون بطريقة تستفزّ الدول الأخرى.

وللدبلوماسية دور أساسي في هذه المرحلة، فهي تعبر عن مسلك سياسي لحلّ النزاعات الدولية، جوهره عملية التفاوض، فهو عملية تهدف أطرافها من ورائها إلى التوصل لاتفاق يمكن أن يوجّه وينظم سلوكهم، بمعنى التوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين، وهو يتم إذا ما انتهج الطرفان أو الأطراف المتفاوضة مبدأ أو منهج المصلحة المشتركة أو ما يعرف بمباراة "اكسب واكسب"، حيث يكون التركيز هنا على ما يحقق صالح الطرفين، وهنا لا بدّ أن تساعد الأطراف بعضها البعض على العمل معا وبصورة ابتكارية للوصول إلى اتفاقات محدّدة يستفيد منها الجميع.

2-مرحلة الحملة الدعائية:

عند فشل المساعي الدبلوماسية، تقوم الدولة بحملة إعلامية دعائية، تهدف إلى إضفاء الشرعية والعقلانية على موقفها، وإبراز الطرف الآخر كطرف عدواني واعتبار مطالبه على أنه غير شرعية، وتكون الحملة الدعائية داخلية وخارجية، يتم التركيز فيها على عدوانية الخصم.

إنّ وضع الأطراف تجاه تنازع المصالح يمكن أن يبدو في مظهرين في هذه المرحلة:

أ-المظهر الأول: لإعلان إرادة من جانب إحدى الدول بواسطة الادعاء، حيث يدعي طرف بأن مصلحته الخاصة يجب أن تعلو، من هنا يتبنى موقفا أو سلوكا معينا، أو يطلب من الطرف الآخر أن يتبنى موقفا أو سلوكا معينا، يكفل له تحقيق المصلحة المذكورة.

ب-المظهر الثاني: هو الاحتجاج أو الرفض أي عندما يقاوم الطرف الثاني الادعاء الذي صدر عن الطرف الأول، إدعاء يقابله احتجاج وهما أمران متوازيان ومتناقضان.

وعموما تستعمل الدعاية في هذه المرحلة لتحقيق هدفين أساسيين:

-تشويه والمساس بسمعة الطرف الآخر وجعل أهدافه وتصوراته كأنها غير أخلاقية وغير قانونية.
-كسب الرأي العام الداخلي والخارجي وكسب التأييد لسلوك مستقبلي.

3-مرحلة الإجراءات السلمية:

تبدأ كل دولة في القيام ببعض الإجراءات السلمية، كسحب الإعتراف بالحكومة، قطع العلاقات التعاونية أو الدبلوماسية وهي واحدة من الوسائل التي أقر ميثاق الأمم المتحدة في مادته 41 إمكانية استخدامها من طرف مجلس الأمن كوسيلة للضغط على الدول المهددة للأمن والسلم الدوليين، والهدف من ذلك هو التأثير على الطرف الآخر ودفعه إلى تغيير موقفه للوصول إلى اتفاق يفيد إدارة النزاع.

هذا ناهيك عن قطع العلاقات الاقتصادية، أي رفض شراع السلع التي تنتجها الدولة المعادية، أو تطبيق سياسات وتدابير اقتصادية ضد الدولة الأخرى كالتركيز على سياسات الرسوم والضرائب الجمركية.

ويمكن لأحد الأطراف المتنازعة أن تمارس التأثير ضد الأطراف الأخرى كالتهديد بالعقاب، والذي يقسمه هولستي Holsti إلى قسمين:

أ-تهديدا إيجابيا: وذلك حينما تهدد دولة أولى على سبيل المثال بزيادة التعريفات الجمركية أو قطع العلاقات الدبلوماسية أو فرض حظر أو مقاطعة ضد التجارة مع الدولة الثانية.

ب-التهديد بالحرمان: وذلك حينما تقوم الدولة الأولى بالتهديد بسحب المساعدة الخارجية أو إيقاف المكافأة أو أية فوائد تمنح للدولة الثانية.

4-مرحلة تدخل طرف ثالث:

يتدخل طرف ثالث إما لحلّ النزاع أو لمؤازرة طرف من بين الأطراف المتنازعة يعتقد أنه مظلوم، وبدخول طرف ثالث هدفه إقامة التوازن ومنع حدوث الحرب بشرط أن يكون التدخل تدخلاً سياسيا سلميا.

وتعرف الأطراف الخارجية بأنه كل تلك الفواعل التي تكون خارج منطقة النزاع، لكن يكون لها دور مؤثر فيه، وتختلف درجة تأثير هته الأطراف حسب طبيعتهم وخصائصهم وعلاقتهم بالنزاع في حدّ ذاته وكذا ارتباطهم بالأطراف المعنيين بالنزاع. وقام بيتر كولمان Peter T. Coleman بتقسيم الأطراف الخارجية إلى:

-أطراف إقليمية: وتشمل دول الجوار ودول القربى وهي تلك الدول التي تمتلك قرابة إثنية أو عرقية مع أحد أطراف النزاع.
-أطراف دولية بعيدة عن منطقة النزاع: وهي الفواعل التي لا تمتلك أي قرابة ولا جوار جغرافي ولكن لها روابط بالمشاركين في النزاع.

هذا وتلعب الأطراف الخارجية دورا بارزا خاصة في النزاعات الأهلية، وينعكس ذلك الاختراق من قبل الدول المجاورة بدعوى التهديدات الأمنية للميليشيات والجماعات المتمردة المتحالفة مع الخارج، وعليه يمكن للأطراف الخارجية المساهمة في تكثيف التصادم المحلي من خلال تقديم أنواع مختلفة من الدعم، ناهيك عن أن تدخل الأطراف الخارجية في نزاع معيّن يجعل قرارات أطراف النزاع المباشرة مرهونة بالبيئتين الإقليمية والعالمية التي تقدم مختلف أنواع الدعم، خاصة إذا كانت هذه الأطراف ترغب في التأثير على مجريات الأحداث وكسب مزيد من القوة أو طمعا في الحصول على ثروات أو موارد معينة من منطقة النزاع.

5-الحرب:

الحرب في الاصطلاح الدولي هي صراع مسلح بين دوليتين أو فريقين من الدول ينشب لتحقيق مصالح وطنية، والحرب من حيث الواقع حالة قانونية معترف بإمكانية قيامها، فالحرب هي التصادم الفعلي بوسيلة العنف المسلح حسما لتناقضات جذرية لم يعد يجدي معها استخدام الأساليب الأكثر أقل تطرفا، وهي بالتالي تمثل نقطة النهاية في بعض النزاعات الدولية.

هي بالتالي، الوصول إلى استعمال القوة المسلحة في إطار حدود النزاع الدولي، وقد تم التطرق إلى تعريفات هذا المفهوم فيما سبق، وقد ذهب كلاوزفيتش Clausewitz إلى القول بأن الحرب هي نشاط اجتماعي تضطلع به الدولة كعنف منظم تشنّه لمصلحتها وضدّ دولة أخرى، وأنها نشاط تدفع ثمنه الشعوب بكم هائل من القتلى وأكداس من المال دون حساب.

وتكون الحرب دائما من أجل قضايا ذات حساسية كبرى سواء اقتصادية أو سياسية، تهدف كل دولة إلى محاولة تغليب وجهة نظرها حولها وبالتالي تخرج منتصرة من هذه الحرب، ولا يتم استعمال القوة دون إبراز التبريرات والأسباب، لأنها تجعل اللجوء إلى الحرب أمرا غير مشروعا، بل لا يجوز حتّى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وهو ما أكّدت عليه الأمم المتحدة في ميثاقها، فنصّت أنه على واجب الدول بالامتناع من استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية.

ثالثا: النظريات الجزئية في تفسير النزاعات الدولية

يمكن ذكر:

1-نظرية الإحتياجات Human Needs:

الإحتياجات الإنسانية هي الأساسيات المتعددة لمعيشة الأفراد ويتطلبها بقاء الإنسان للعيش، من مأكل وملبس وأمن وهوية وتحقيق الذات، وهذه الإحتياجات قد تختلف من مجتمع لآخر، وهذه الاحتياجات تشمل الأشياء المادية وغير المادية، ويرى جون بورتون John Burton أن هذه الاحتياجات عالمية ويجب أن تلبّى بداية من الاحتياجات الأمنية والإعتراف والتوزيع العادل للموارد، ويجب أن تتاح الفرصة لكل فرد حتى يحققها، لأن الطبيعة البشرية تفرض ذلك.

ويضع أبراهام ماسلو Abraham Maslow ترتيبا هرميا للحاجيات الإنسانية، تبدأ من الغذاء والماء والمأوى ثمّ تأتي الحاجة إلى الأمن والأمان ثم الإنتماء والحبّ والثقة بالنفس ثم الإعتراف الشخصي، ويؤكّد على أنّ هذه الحاجات لا يمكن أن نستغني عن أي منها بل إنها كلها مهمة.

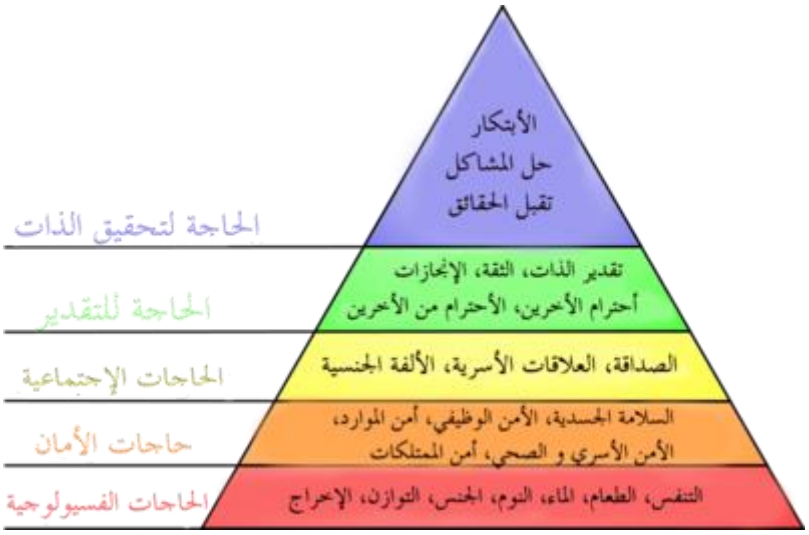

إن للأفراد والجماعات بعض المطالب (الحاجات) إن لم يستطيعوا أن يحققوها أو يحصلوا على هذه الحاجات على المستوى الجماعي أو الفردي أو حتى المجتمعي، فإن ذلك سوف يؤدّي بهم إلى سلك طريق العنف والتمرّد، ومنه تحدث النزاعات.

من هنا تقوم هذه النظرية على افتراض أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لاشباعها، وأن النزاعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها أو أن هناك آخرين يعوقون إشباعها. ويفرق مؤيدو هذه النظرية بين الاحتياجات والمتطلبات ويرون أنّ عدم إشباع الأولى هو مصدر النزاعات وليس الثانية.

وقدم جون بورتون مفهوما للإحتياجات الإنسانية الأساسية، حاول من خلالها التوصل إلى تحليل النزاعات وطرق حلّها، ويرى أنّ أبرز الاحتياجات لفهم النزاعات المدمّرة هي الهوية والاعتراف والأمن، ويميل إلى أن النظم القائمة تسعى لتلبية مطلب الحاجة إلى الهوية بوصفها المصدر الرئيسي للنزاعات القومية والإثنية، ويؤكد بأن هذا المطلب يوفر أساسا موضوعيا يتجاوز المحلية السياسية والثقافية لفهم مصادر النزاعات وتصميم عمليات حل النزاعات داخل الدولة الواحدة.

وتنشأ النزاعات العنيفة وغير العنيفة عندما لا تلبّى حاجات الأفراد (غير المادية)، حيث تحدث حالة الإحباط وعدم الإرتياح، وأهم هذه الحاجات هي الهوية والأمن والمشاركة، وهي بخلاف المصالح المادية غير قابلة للتفاوض والتنازل عنها مهما كلف الأمر.

ومقترح جون بورتون حول حل النزاعات، يتمثل في ورشات العمل لحلّ المشاكل أو العمليات التحليلية لحلّ المشاكل، أي عقد لقاءات تأخذ شكل موائد مستديرة يقوم خلالها فاعلون من الدبلوماسية غير الرسمية، سواء أشخاص نافذين في المجتمع المدني أو باحثين في مؤسسات أكاديمية أو حتّى شخصيات دينية بمساعدة أطراف النزاع على إيجاد حلول توفيقية لنزاعاتهم، ووضع صيغة ربح-ربح Win-Win كلعبة إيجابية لإرضاء أطراف النزاع بدل العلاقة الصفرية التي تؤدي إلى تصعيد النزاع.

2-<u>نظرية صناعة القرار</u> Decision Making Theory:

تركز هذه النظرية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية ومن ثمّ تقديم تفسير علمي لظاهرة النزاعات الدولية، حيث تقتضي دراسة النزاع الدولي التركيز بصفة أساسية على صنع القرار في السياسة الخارجية، والتي تقوم على أساس حساب دقيق لأبعاد الموقف قبل وبعد اتخاذ القرار، أي حسابات الربح والخسارة، بالتالي النزاع الدولي حسب هذه النظرية هو عبارة عن حركة قرارية.

وترفض نظرية صناعة القرار فكرة أن الدولة كيان واحد وإرادة منفردة، حيث ترى بأن قرار الدولة هو قرار الرسميين فيها لأن صناع القرار هم مجموعة أفراد يملكون سلطة الفعل في مختلف الشؤون وأنّ أفعال الدولة هي أفعال وحركة أولئك الذين يتحركون باسمها.

إذن تصبح الفواعل الدولية هي الأفراد صناع القرار في دولهم، وتصبح ظاهرة النزاع الدولي وليدة إرادة الشخصيات الصانعة والمؤثرة في السياسة الخارجية للدول، بالتالي تدرس هذه النظرية النزاعات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة، وإنّما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، إذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين، فهم يعملون باسم الدولة، ومن ثمّ فإنّ الدولة تعني صناع قراراتها، فالدولة (أ) هي لاعب تترجم سياسات وقرارات صناع قراراتها الذين هم بمثابة لاعبين، والنظرية لهذا، تركز على اللاّعبين الأفراد الذين هم صناع قرارات الدولة، وعلى إعادة بناء الموقف كما تمّ تحديده بواسطة صناع القرار، الذي يعدّ مسألة رئيسية يمكن أن يساعد لتحليل سلوك هؤلاء الرسميين.

والنزاع الدولي وفق للنسق الفكري لصاحبه ريتشارد سنايدر تحدّده متغيرات ثلاثة رئيسية:

- **المتغير الأوّل:** يتمثل في كون أن مدركات صانع القرار وفقا للمعلومات والأخبار التي تصله من خلال النظام القراري.

- **المتغير الثاني:** مرتبط بالدوافع باعتبارها اتجاهات وأطر مرجعية يجب توصيلها من خلال النظام القراري حتى يمكن تحقيق حدّ أدنى من الاتفاق على الأهداف، تحقيق الإندماج للمدركات ومن ثمّ التوصل إلى وجود تعريف متفق عليه بين صناع القرار للموقف الدولي.

- **المتغير الثالث:** يرتبط بتأثير الدوافع في صناعة القرار وفقا لمجال اختصاص صانع القرار ومدى قوته وعلاقاته وتدريبه ومهاراته، وتزداد أهمية هذا المتغير وفقا لطبيعة شبكة الاتصالات في النظام القراري وشكل القيادة والقواعد التي تحدد شكل وهيكل الاختصاص في صنع قرار السياسة الخارجية.

إذن بحسب نظرية صناعة القرار، فإنّ النزاع الدولي هو نتيجة حركة مجموعة أفراد يطلق عليها "حركة الدول المتنازعة"، بينما هي حركة صناع القرار في الدول نتيجة لإدراك الموقف أو الوضع أو المشكلة، ويتحدّد مسار الحركة وفقا لتعريف صناع القرار للموقف في علاقته بالمشكلة التي تواجهه وأهدافه.

بالتالي لفهم النزاع الدولي يكفي تحديد الأشخاص المسؤولين عن صنع واتخاذ القرار، ومن ثمّ الدراسة الموضوعية للخلفيات التاريخية لهؤلاء الأشخاص وكل ما يرتبط بها، وفي الأخير وباعتبار القرار هو خاتمة للموقف السياسي ونتيجة لصراع الفكر والمصالح، لا يخرج من النماذج الثلاث التالية:

- قرار التأجيل: بمعنى أن القرار يعني إرجاء مواجهة النزاع أو التهرب من حسم الموقف.
- القرار القاطع: يعني تصفية نهائية للنزاع ولو في الأمد القصير.
- القرار التوفيقي: هو قرار غير حاسم لأنه لا يواجه الموقف مباشرة ولا يتعرض للنزاع بصورة حاسمة، ولكنه يتضمن نوعا ما من التصفية لحالة التوتر المرتبطة بموضوع القرار.

رابعا: النظريات الكلّية في تفسير النزاعات الدولية

يمكن ذكر نظرية توازن القوى Power Balance Theory:

تفترض هذه النظرية أن النزاع الدولي هو ظاهرة اختلال في ميزان بين الدول، وتستمد هذه النظرية أطرها النظرية من التكافؤ الموجود في العلوم الطبيعية والاجتماعية حيث يعتبر التكافؤ شرط مسبق لتحقيق التوازن، كما تفترض هذه النظرية أن السّمة السائدة في حركة التفاعل الدولي تتمثل في النزاع، وظاهرة النزاع الدولي هي الحالة التي يظهر فيها اختلال في ميزان القوى، كما أن النزاع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية فحسب، وإنما ينطلق في الجانب الأكبر منه من محاولة كل دولة زيادة قوتها على حساب غيرها من الدول.

والتوازن يعني الاستقرار ضمن إطار نظام يضم عددا من القوى المستقلة، وعندما يتعرض هذا التكافؤ للاضطراب إما بفعل قوى خارجية، أو نتيجة تبدل في العناصر التي تؤلف النظام، فإن هذا النظام يبدي ميلا نحو إعادة التكافؤ الأصلي أو إقامة تكافؤ جديد.

ويوجد عاملان يتحكمان في عملية توازن القوى على الصعيد الدولي، هما:

-التنوع والتعدد في العناصر التي يتكون منها المجتمع الدولي وهي الدول.
-العداء بين العناصر المؤلفة للنظام الدولي.

وللحفاظ على التوازن بين الدول في النظام الدولي، يقتضي التقليل من قوة الدولة ذات الوزن الثقيل أو زيادة القوة للدولة ذات الوزن الخفيف، وذلك يتم عبر وسائل متعددة، وتستوجب الدراسة العلمية لنظام توازن القوى تحديد ثلاث متغيرات: الوحدات المتفاعلة في النظام، طبيعة العلاقات المتفاعلة والمتداخلة فيه، أغراض الوحدات المتفاعلة (صناع القرار).

خامسا: إدارة النزاعات الدولية

يقصد بإدارة النزاعات، الإستعمال الأفضل لإمكانيات والوسائل المتاحة، سواءا كانت رؤوس أموال، أملاك متنوعة، موظفين، أشخاص، دول، منظمات حكومية وغير حكومية، قوى... بهدف تحقيق الأهداف المسطرة في هذا النزاع أو ذاك، سواء من خلال المساهمة في حلّه أو في تعقيده أو في القضاء عليه.

من بين نظريات إدارة النزاع نذكر نظرية الردع

يخطئ البعض إذا اعتبر أن الردع نشأ في العصر النووي، فهو كان قائما كأحد آليات ميزان القوى منذ القدم، ولكن بالطبع بأشكال مختلفة، فالمؤرخ الإغريقي ثوسيديدس Thucydides، ذكر أحداثا كثيرة حول محاولة كل طرف المناورة لبناء تحالفات ليظهر للخصم أن القيام بحرب أو توسيع رقعة الحرب ستكون له عواقب وخيمة، كما شدّد ميكيافيلي على ضرورة إظهر القوة الذاتية واعتماد سياسة "عرض العضلات" كوسيلة لمنع الخصم من القيام بأعمال عدوانية.

ومع ذلك، ليس ثمة مفهوم طغى على النظرية الإستراتيجية الدولية خلال فترة الحرب الباردة مثلما طغى عليها مفهوم الردع، فكلمة الردع قلما ترد في كتب العلاقات الدولية الصادرة قبل الحرب العالمية الثانية، بل إنها إذ وردت فإنها لا تحمل المعنى الذي أصبحت تحمله في عصر الذرة، وقد أشار برنارد برودي إلى التهديد الضمني أو الصريح بالحرب من قبل دولة معينة تجاه دولة أخرى لتمنعها من الإقدام على تصرف معين.

وأشهر منظري الغرب في ميدان الردع النووي فهم الفرنسيون: ريمون آرون Raymond Aron والجنرال أندريه بوفر André Beaufre والجنرال بيتر غالوا Pierre Gallois، ومن البريطانيين ليدل هارت Liddell Hart وباترين مورغان Morgane، وأشهر المنظرين السوفييت في هذا المجال أيضاً كل من: المارشال سوكولوفسكي Vasily Danilovich Sokolovsky والمارشال روتمستروف Pavel Alexeïevitch Rotmistrov والمارشال أوغاركوف Egorov والعقيد تايوث ليفتس" والمنظر العسكري كارابوتوف Karpetov.

ويعني الردع تقديم أدلة للعدو لا يمكن إخطاؤها عن توفر المقدرة الثأرية التي تكفل معاقبته بشدة عن أي اتجاه من ناحيته لإثارة الحرب لتحقيق هدف أو مكسب معين على حساب الدولة الرادعة، كما يقول توماس شيلينغ بأن الردع هو براعة عدم استخدام القوة العسكرية، ويرى الجنرال الفرنسي أندريه بوفر بأن هدف الردع هو عدم تمكين أي قوة معادية من اتخاذ القرار باستخدام القوة العسكرية، أو بمعنى آخر، جعل العدو يتصرف في الموقف سواء على أساس الفعل أو ردّ الفعل بدافع من شعوره بوجود تهديد قوي له، ومن ثم تكون النتيجة المستهدفة سيكولوجية في الأساس وهي النتيجة التي لا يمكن تحقيقها إلا بأسلوب التهديد.

ويشير المعنى العسكري للردع بصورة عامة إلى عدم تشجيع العدو على اتخاذ عمل عسكري، وذلك بأن يعرف مسبقاً أن حجم التكاليف والمغامرة يتجاوز ما يتوقعه من أرباح، وقد وسع هذا المفهوم في المجال السياسي ليعني: عدم تشجيع طرف ثان على أن يفعل شيئاً ما، بالتهديد الضمني أو المكشوف باستخدام عقوبة ما، إذا أنجز العمل الممنوع، ويجدر أن نلاحظ هنا إنجاز الردع مهمة (شبه هجومية)، ذلك أن الوظيفة الدفاعية

هي وسيلة سلبية فقط، في حين أن الردع هو تهديد باتخاذ إجراءات هجومية انتقامية تشمل منع الخصم من القيام بعمل ما، وحتى في الرد على أعمال الاستفزاز.

إن العناصر الرئيسية في أية استراتيجية فعالة للردع تتركز في الآتي:

1-المقدرة على الثأر:

من المستلزمات الضرورية لإظهار المقدرة الفعالة على الثأر، القيام بالإعلان النشط عنها أو بالدعاية الكفئة لها دون أن يترتب على ذلك المساس بالأمن القومي للدولة الرادعة أو الإضرار به، فحتى يكون للردع فعاليته لا يجوز أن يبقى سرّا، فلا بدّ من السماح بانتقال كمّ كافي من المعلومات إلى الخصم، فإذا تمكن أحدهما من زيادة أسلحته أو تحديثها في إطار من السرية، فإن ذلك لا يزيد من أثر قدرته على الردع.

2-التصميم على استعمال تلك المقدرة:

أي يجب أن تتعزز المقدرة الثأرية بالتصميم القاطع على استخدامها عندما يصبح هذا الاستخدام أمرا محتمّا، أمّا إذا عارضت مجموعة ما استخدام هذه المقدرة الثأرية على الرغم من الاستفزازات القادمة من الدول المعادية، لأن حسب رأيها الإذعان إرادة العدو يكون أقل ضررا من الدخول في حرب انتحارية، فإن تلك المعارضة ستفقد الردع كل تأثير له بالنسبة للخصم المستهدف.

ولهذا نجد أن أي استراتيجية ردعية لا بد وأن تتوافق مع استراتيجية أمنية واضحة المعالم، وأن تتكيف أيضا مع معطيات العلاقات الدولية وتغيراتها، فمسألة الردع النووي مثلا، أخذت مكانتها البارزة وتعرضت منذ ظهورها في نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى هذا التاريخ إلى تغييرات جذرية في جوهرها نظراً للتحولات السياسية العسكرية التي طرأت على علاقات الدول أو بالأحرى المعسكرين –سابقا- بعضهما ببعض من جهة، والتطور التكنولوجي الملموس الذي طرأ على الأسلحة النووية والصاروخية من جهة أخرى.

3-القدرة على إلحاق ضرر بالخصم:

أي القدرة على إلحاق ضرر بالخصم يفوق في حجمه ومداه أي ميزة يمكن أن يحصل عليها من خلال مبادأته بالضربة الأولى، بالتالي تكون لديه القدرة على على التنبؤ بالمخاطر التي ستلحق بالمعتدي من جراء الإجراءات الانتقامية التي ستنفذ ضده.

إذن الردع هو أسلوب من أساليب تنفيذ السياسة الخارجية وإدارة النزاعات الدولية، فمنذ أن **أصبحت** نظرية الردع تسيطر على الفكر في مجال السياسة الدولية، فإنها افترضت درجة عالية من العقلانية في دوائر صناعة القرار السياسي عندما يتعلق الأمر بإدارة النزاعات الدولية، وخصوصا مع ما يشهده العالم من انتشار نووي.

سادسا: حل النزاعات الدولية

تنتظم نظريات وطرق حلّ النزاعات الدولية بحسب طبيعتها إلى مجموعة متعددة: نظريات وطرق دبلوماسية، طرق قانونية، نظريات استراتيجية، نظريات اقتصادية، وحتى قيمية ثقافية، وهي تأخذ بأسباب وطبيعة النزاعات الدولية، وتحاول تأطيرها نظريا للقضاء على كل مسببات النزاعات الدولية جذريا.

من بين طرق حل النزاعات الدولية يمكن ذكر:

1- المساعي الحميدة:

يقصد بها قيام دولة بمحاولة التقريب بين دولتين متنازعتين، وحثهما على الدخول في مفاوضات لحل النزاع القائم بينهما، كل ذلك دون أن تشترك الدولة مقدمة المساعي الحميدة في المفاوضات بأية وسيلة مباشرة، ويطلق تعبير "المساعي الحميدة" على تدخل دولة ثالثة سواء طلب منها التدخل أو باشرته من تلقاء نفسها بقصد المساعي في تسوية ما بين الأطراف المتنازعة دون أن تقترح مباشرة حل النزاع.

إذن هي العمل الودي الذي تقوم به دول ثالثة حيال دولتين متنازعتين، بقصد التخفيف من حدة النزاع بينهما، وإيجاد جوّ أكثر ملائمة لاستئناف المفاوضات والوصول إلى تفاهم فيما بينهما، تفاديا لنشوب نزاع مسلح، أو حلّ النزاع الدولي حلاّ سلميا، بمعنى أن المساعي الحميدة تهدف إلى وضع حدّ لحرب قائمة أو محتملة.

2-الوساطة:

يقصد بها سعي دولة لإيجاد حل لنزاع قائم بين دولتين عن طريق اشتراكها مباشرة في مفاوضات تقوم بها الدولتان المتنازعتان للتقريب من وجهات النظر، والدولة التي تقوم بالوساطة، إنما تتدخل من تلقاء نفسها،

أو بناء على طلب أطراف النزاع، فبإمكانها تقديم اقتراح باسمها شروطا للحلّ لا تلزم الأطراف ولا تعتمد حتما على اعتبارات قانونية، أي أن الدول المتنازعة تكون حرة في قبول الوساطة أو رفضها ولا تعدّ بذلك مخالفة للقانون الدولي، وإن كان الرفض يعدّ عملا غير ودي.

ومن أجل تجنب الضغط الذي تمارسه الدولة الوسيطة على الطرفين المتنازعين أو تحيز الدولة الوسيطة، برزت ضرورة الالتجاء إلى شخصية مستقلة مؤهلة للقيام بدور الوسيط.

وتنقسم الوساطة من حيث الشكل، فقد تكون فردية أي تقوم بها دولة واحدة كالوساطة التي قامت بها الجزائر بين العراق والكويت، أو وساطة تقوم بها عدة دول، كالوساطة التي قامت بها ستة دول أمريكية عام 1935 بين بوليفيا والبراغواي، أما من حيث الهدف، فقد تكون وساطة لتدارك حرب مثل وساطة بريطانيا بين فرنسا وبروسيا حول اللوكسمبورغ، أو وساطة لإنهاء حرب مثل الوساطة الفرنسية لإيقاف الحربي الإسبانية الأمريكية والتي أفضت إلى معاهدة الصلح في 1898، ومن حيث الوسيط تنقسم الوساطة إلى وساطة دولة أو وساطة منظمة دولية.

تطوّرت الوساطة حاليا، حيث أصبح يختار شخص كفء بدلا من الدولة للقيام بهذه الوساطة، مثل وساطة الأمين العام للأمم المتحدة بين أطراف النزاع في أفغانستان عن طريق إيفاد مبعوثه الأخضر الإبراهيمي والذي استطاع جمع الأطراف المتصارعة في 11 مارس 1999 من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. أو منظمة عالمية أو إقليمية، مثل وساطة منظمة الوحدة الإفريقية لإيقاف القتال بين إثيوبيا وإريتيريا في مارس 1999، كل ذلك نتيجة للنزاعات الدولية التي شهدتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة.